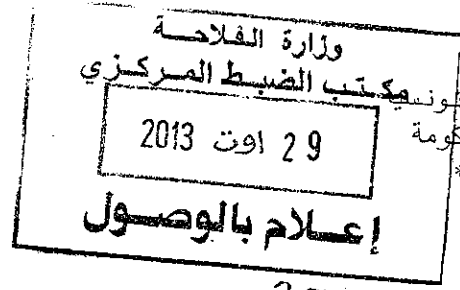
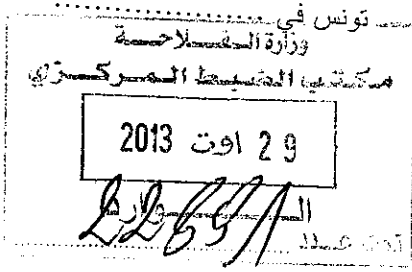


27 أوت 2013



منشور عدد: 29

من رئيس الحكومة  
إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع : حول إعداد مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2014 .  
المرجع : المنشور عدد 12 المؤرخ في 18 أبريل 2013 .

\*\*\*\_\*\*\*\_\*\*\*

لقد نص المنشور عدد 12 المؤرخ في 18 أبريل 2013 على ضرورة التحكم في عجز الميزانية وذلك قصد التخفيض فيه من 5,9 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2013 إلى 5,3 % لسنة 2014.

وللغرض تمت دعوة الوزارات خاصة إلى :

- التقليل بصفة هامة وملحوظة في عدد الانتدابات الجديدة.
- التحكم في نفقات التسيير وترشيدها بما يمكن من التقليل في حجمها المرسم سنة 2013.
- التأكد من توفر الشروط اللازمة للانطلاق الفعلي للمشاريع الجديدة المقترحة.

كما تم ضبط روزنامة إعداد قانون المالية بما يمكن من إحالته على السلطة التشريعية طبقا للأجل القانوني أي قبل يوم 25 أكتوبر 2013 .

هذا، وباعتبار المستجدات على مستوى الطرف الاقتصادي للبلاد والتي أفرزت عددا هاما من الضغوطات الحادة على مستوى التوازنات المالية ، سواء من حيث الموارد أو من حيث النفقات وذلك بالنسبة لكل من سنة 2013 و 2014 ، فإن التحكم في هذه التوازنات يستدعي تضافر جهود كل المسؤولين .

وللغرض، فإن الوزارات مدعوة إلى :

- التقليل بنسبة لا تقل عن 5 % في نفقات التسيير المرسمة سنة 2013 .
- عدم برمجة انتدابات جديدة خلال سنة 2014 ما عدى خريجي مدارس التكوين المرخص فيهم
- التخفيض بنسبة لا تقل عن 20 % في اعتمادات الدفع لنفقات التنمية المرسمة سنة 2013 .
- عدم إدراج أي مشروع جديد غير جاهز للتنفيذ خلال سنة 2014 .

هذا وتنطبق هذه التوجهات سواء على الوزارات التي تم الشروع في مناقشاتها أو التي ستتم مناقشتها لاحقا ( ما عدى وزارتي الداخلية والدفاع )

ومن ناحية أخرى ، وباعتبار التأخير الكبير الذي لوحظ في توجيه مشاريع ميزانيات عدد هام من الوزارات ، فإن مصالح هذه الوزارات ومصالح وزارة المالية مدعوة إلى أخذ كل الاحتياطات قصد احترام أجل توجيه مشروع قانون المالية والميزانية إلى السلطة التشريعية .

وللغرض، يتعين على كافة المسؤولين احترام الروزنامة التالية :

- 31 أوت 2013: آخر أجل :
  - لتقديم الأحكام المقترح إدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2014 .
  - لتقديم المشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2014 بالنسبة إلى الوزارات النموذجية .
- 6 سبتمبر 2013 : انتهاء المناقشات مع مصالح وزارة المالية مع إدراج كل المعطيات بمنظومة أمد .
- 14 سبتمبر 2013 : مجلس وزاري لضبط التوازنات النهائية لميزانية سنة 2014 (وميزانية 2013 محينة ) .
- 30 سبتمبر 2013 : حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية وضبط الموارد والتوازنات العامة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 .
- 7 أكتوبر 2013 : عرض مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2014 على أنظار مجلس الوزراء للمصادقة .

- 25 أكتوبر 2013 : إحالة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2014 إلى السلطة التشريعية .

ونظرا لأهمية الموضوع ، فإن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة مدعوون إلى الحرص شخصيا على تنفيذ ومتابعة ما سبق ذكره وإعطاء التعليمات اللازمة لمصالحكم قصد تيسير عمل مصالح وزارة المالية بما يمكنها من ضبط مشروع قانون المالية ومشروع الميزانية في الأجل المذكورة .

والسلام .

رئيس الحكومة

عبد الحفيظ بوعزيز